



بدأت ورشة «جنيف 2»، والانطباع السائد إعلامياً وسياسياً أن المعضلة تكمن في ضعف المعارضة وتشذبها. لكن هذا نصف الحقيقة، فالنصف الآخر أن النظام نفسه ليس في أفضل حالاته كما يحاول الإيحاء، والحملة الإعلامية التي يخوضها لا تخفي قلقه ولا ضعفه.

وأظهرت اتصالات أجراها أعضاء الحلقة الضيقة للنظام بعدد من الرموز المنشقة، لمعاودة استقطابها، أنه يستشعر حلقات مفرودة يحتاج إليها في بناء «الحل السياسي» الذي يلائمها.

لا شك في أنه كسب نقاطاً كثيرة بانت معالمها في التركيز الإعلامي الغربي على ظاهرة «الإرهابيين» أو «الجهاديين» أو «المتطرفين» التي استشرت أخيراً، غير أن الحكومات والأجهزة تعرف أنه كان له دور مباشر في زرعها. أي أنه لا يتمتع بصدقية ولا بثقة أي جهة خارجية للاعتماد عليه في محاربة هذه الظاهرة.

ورغم أن النظام يقدم الأرض المحروقة أو الدمار المنهجي للذين ينزللهم بالغوطتين المحيطتين بالعاصمة باعتبارهما مؤشرات لانتصاره، إلا أن تطورات الأسابيع الأخيرة أعادت «معركة دمشق» إلى الواجهة والأولويات.

لذلك تسارعت التحضيرات لمعركة جبال القلمون، وعُهد إلى «حزب الله» التخطيط لها وخوضها، والهدف مرّة أخرى، كما كان في معركة القصير قبل أربعة شهور، هو تلويح دون أي محاصرة لدمشق.

هذا المناخ الحربي المتتصاعد لا يتناقض فقط مع الغطرسة المتبعة من الظهور الإعلامي المكثف لبشار الأسد، بل يتناقض كلياً مع المناخ الدولي الذي يهيمن عليه البحث عن سبل إطلاق «حل سياسي».

لكن الاتجاهين دخلا في سباق وربما يلتقيان عند نقطة ما لم تبلور بعد. إذ استعيد مجدداً الحديث عن ضرورة الحفاظ على «الدولة» و«الجيش» و«حماية الأقليات»، في حين أن الوضع الميداني ينذر بمخاطر انهيار قد يحصل على نحو مفاجئ.

ما يؤيد هذه المخاوف المتتجدة أن ثمة عملاً جارياً في الخارج على «مشاريع بدائل» للنظام وتشمل أشخاصاً، عسكريين ومدنيين، معروفيين ولم يعودوا يظهرون في الإعلام.

ففي المشاورات البعيدة من الأضواء لم يعد سراً أن النظام بتركيبته الحالية غير مؤهل للمشاركة في أي صيغة مستقبلية،

حتى لو كان جزءاً من تشخيصه للحل مقبولاً من روسيا وإيران وأسرائيل، وبنسبة ما من الولايات المتحدة.

لكن هناك إشكالاً طرأ أخيراً، مع البدء بالتفتيش عن المخزون الكيماوي لتدمره، ما يحتم الحاجة إلى النظام وتعاونه الكامل في هذا الملف.

هذا ما خططت له روسيا وارتضاه الأميركيون (والإسرائيليون) طالما أنه يحقق لهم الخطر الكيماوي. أما الإشكال الآخر فهو أن الأزمة السورية تكمن وراء أولوية أخرى ستحققها واشنطن من خلال التقارب مع إيران سواء بالتوصل إلى اتفاق في شأن البرنامج النووي أو بتفكيك عقد الداء الذي ساد العلاقة بين الدولتين، ولا يمكن أن يتحقق ذلك من دون «صفقة» متكاملة تتضمن اعترافاً أميركياً بمصالح إيران في سوريا - أيًّا يكن الحل - إسوة بما حصلته في العراق.

ولا شك في أن «التوافق» الذي يقود التنسيق الحالي بين واشنطن وموسكو قائماً على اعتراف أميركي بمصالح روسيا في سوريا بغضّ النظر عن صيغة حل الأزمة.

لكن إخضاع أي عملية سياسية يمكن أن تنبثق من «جيـنـيف 2» لشروط هذه الاشكالات والتوافقات لن يكون واقعياً ولا عملياً.

فهو ببساطة سيقّيد هذه العملية، إذا ولدت فعلاً، ويقّحم فيها أجنادات من خارج السياق لا بدّ أن تفاقم الخلافات بين الأطراف السورية، ثم أنه سيربطها زمنياً بالتقدم المفترض في تلبية مطامع روسية متنوعة وفي حلحلة ملفي الكيماوي السوري والنوعي الإيراني.

وهكذا يبدو «جيـنـيف 2» منذ الآن بازاراً دولياً يراد إضفاء شكلٍ سوري عليه، أما النتائج فُيراد لها أيضاً أن تكون حصيلة توافق دولي يبدو ممكناً رغم الصعوبات وليس حصيلة توافق سوري لا يزال يبدو مستحيلاً رغم المآسي المتراءكة. وفي هذا البazar تجد الأطراف العربية نفسها مدعومةً إلى أن تكون «شاهدة زور» فيما يتكلّب الآخرون على نهش الخريطة السورية واقتسامها.

بديهي أن ما أضعف الموقف العربي خصوصاً، وموقف «الأصدقاء السوري» عموماً، أن تعوّيلهم على المعارضة ممثّلة بـ«الائتلاف» لم يلّاق توقعاتهم من جهة، وفي المقابل لم ينجح الأميركيون يوماً في اتخاذ القرار المناسب في الوقت المناسب لمساعدة «الائتلاف» على تنظيم صفوف المعارضة واستقطاب أطّرافها كافة.

وقد تسبّب التشوش الأميركي في تضليل «الأصدقاء» وشلّ فاعليتهم. ومنذ «صفقة الكيماوي» مع روسيا، لم يعد هناك أي دور أو تماّس يذكر بين «الأصدقاء» طالما أنهم ليسوا صانعي السياسات المتعلقة بـسوريا، والمطلوب منهم انتظار «تفاهمات» أميركا وروسيا ليتكيفوا معها، حتى لو لم تكن ملائمة لمصالحهم أو مجده لمعالجة الأزمة السورية. ولمعرفة حقيقة هذه «التفاهمات» أثبتت الواقع أن تصريحات الجانب الروسي غالباً ما تكون أكثر واقعية وشفافية، في حين يواصل الجانب الأميركي الغموض وطمس مواقفه الحقيقة.

إذ لم يقل مثلاً أنه وافق على بقاء الأسد إلى نهاية ولايته رغم أن جميع «الأصدقاء» يدركون أنه فعل، ولم يقل أنه لا يمانع حضور إيران في «جيـنـيف 2»، أما اشتراطه موافقتها على «جيـنـيف 1» فلا معنى له، فهل يمكن القول إن روسيا نفسها موافقة على «جيـنـيف 1» أم على تفسيرها له، وهل أن أميركا بعيدة فعلاً من التفسير الروسي، مازاً لو أعلنت طهران أنها مع هذا التفسير اسوةً بنظام الأسد وحكومتي العراق ولبنان؟

ثمة مشكلتان كأدان أمام أي مؤتمر يزمع عقده أواخر تشرين الثاني (نوفمبر) المقبل: شروط النظام ونظرته إلى الشعب السوري وعدم اعترافه بالواقع، وشروط المعارضات والسيولة التي يتّسم بها وضعها على الأرض. وكل ما فعله النظام طوال الشهور الأخيرة (بمساعدة الحليف الإيراني و «حزب الله») لم يتعدّ تحسين موقفه التفاوضي،

وفرض واقع يكون فيه النظام بديل ذاته، طالما أن المعارضة لم تبلور بديلاً يعتمد عليه.

لكن قبل الوصول إلى مسألة «البديل»، لا بد للنظام من أن يبرهن أنه لا يزال قادرًا على الحكم بعدما طيف الصراع إلى هذا الحد. تعتبر الأطراف الدولية أن هناك حاجة إلى «كيان جديد» (وفقاً لجون كيري) في السلطة ليقوم بالمهام الأمنية المتوقعة (محاربة «داعش» و«النصرة» وأشباههما)، فيما يعمل على لمّ أشلاء البلد والمضي في بناء نظام جديد، لكنها باتت مدركة أن النظام لا يستطيع، بالعقلية التي أظهرها، أن يكون هذا «الكيان» مهما حاولت موسكو وطهران - أو شركات العلاقات العامة الأجنبية - ترميمه وتجميله والترويج له. فهذا «الكيان» المطلوب يجب أن يكون تعددياً وجماعاً ليتمكن من شيء من الاقناع في الداخل كما في الخارج.

أما بالنسبة إلى المعارضة فقد يميل «الأصدقاء» إلى إعادة النظر في «كيانها» الحالي، فرغم اعترافهم بـ«الائتلاف» إلا أنهم يستغلون على أكثر من صعيد ليؤلفوا وفداً أكثر تكاملاً للمعارضة.

صحيح أن تمثيلاً مستقلاً لـ«المعارضة» المدجنة في الداخل غير مقبول، لكن إشارة الأخضر الإبراهيمي إلى «معارضة مقنعة» بتمثيلها وارتباطها بالداخل قد تعني أن معارضة الخارج تتطلب إعادة صياغة أو حتى إعادة تصنيع، وهذا في حد ذاته يستلزم وقتاً ولا يمكن إنجازه قبل الموعد المبدئي المعلن لـ«جنيف 2».

وفي كل الأحوال، أيًّا تكن صيغة التمثيل، فإن المعارضة لن تشارك في أي مؤتمر ما لم توفر الولايات المتحدة «ضمانات» تنوي بالفعل احترامها.

لكن أوان الضمانات لم يحن بعد

الحياة

المصادر: